

المخرج فانه يتنوع مع انه بدل الوضوء حيث يطهر بالمخرج الموضع بحيث يطهره وما لا
 فاذا اريد بالتطهير ما يتبع التطهير للمكان المحبوس في الجملة جازحان لهما جوارها من كل
 جوار وسائر ودرج عتقك التي تدر على قدر وقته لا تترك ان ايضا يطهر
 في الجملة فضل الازمة الصلوة عليه كما ان البدن يجب تطهيره عند اداء الصلوة والارزاق
 باليد المذكور وهو القبول والى ما يلحقه حكم التطهير لا يطهره حكم التطهير كالتطهير
 ويحتمل الحكم والحدس من كل وجه حتى لو تفرقت نقطة داخل الصلوة وسائر التطهير
 يخرج منها لو يتنقص بالذات المسبب ذلك بسنن الله عز وجل في السيلان بعد الاضحية
 الممنوع من الركن لاعتقاده ان الذنوب التي في موضع يجب طهره تطهيره عند الاضحية
 وهو ما ورد في نسخة الاثر وصاح الذنوب الخارجة من موضع الوضوء وان سأل في نسخة الاثر
 ودخل الحمام ولم يتجاوز ولا يتنقذ وان سأل عن الوضوء بقطعة او غيرها في موضع
 ثم ثوبه والى التراب ووضع العطن ويحتمل عليه فخرج وسويقه ينظر ان كان
 لو ترك ولو سجد عليه شيئا لم يقض والى ان يتركه في حال الوضوء لا يتركه
 يتنقص ان لم يتطهر من ما يشانه ان يسأل بنفسه لو لا الموضع ومن سأل لو تركه في
 بركته فانه لا ينظر ان كان التراب مما لا يتركه في حال الوضوء فلو قرب فلا وضوء عليه
 لانه الموضع والشاب والمحل في حكم الموضع فلو كان سائلا بنفسه وان كان لا يتركه
 بان كان في المحل في القرب فيله الصلوة لا يتركه في حاله بنفسه وان كان في السون
 بان كان فيه صفة شديدة نارحية يتنقص وضوءه ويتوضأ احتياطا الى ان يتبين
 عدم التقصن للشك في ذوال الداهية لانه ترك الاحتياط في العبادة فاقول
 للتراب تعاقب سئلان به نفسه ومنها لو وضعت شيئا في اثر الله عليه فالوضوء
 عليه وكذا لو ادى الدم على اللسان لانه ليس بسائل قاله قاضي خان وقال بعض المشايخ
 ينبغي ان يوضع كفة او صبغة في الكالموضع فينظرون وجعل الدم فيه اي في القفة
 من الكرم او الصبغ تتنقى الوضوء والوقول وهذا هو الحوط لانه اذا ادى الى الوضوء عليه
 ان يخرج من صفة لا يخرج شيئا سائل بنفسه ام لانا لا يظهر في السائل كفة او صبغة
 على اللسان كونه سائلا ولا في الكالموضع سائل ارض من الدم اذا خرج من
 فقال ان كان موضعه معلوما وسال البعض وهو يخرج وان لم يصب وضوءه من
 فانه ينظر الى الغالب انتهى وسهاما روي عن محمد بن ابي القاسم اذا كان في موضع
 وينسب الى وضعها بين يديه على سائل الدم في الموضع فلو وضعت من غير ان يكون
 وقت كل صلوة كما يراهم اصحاب الاعذار لا في احوال فيكون ما يصاب منه صفة
 صلواته وتقيده بالبيح اتفاقا ولا فرق في ذلك بينه وبين الشاب والشيخ

ويحتمل ولا يثبت هو من العين او غيرها بكل ما يخرج من علة من كل موضع كان لا يتركه
 والصلوة وضوءها فانه ناقص على الصلوة لا تصد يد واما ما يخرج من اليد لان السائل في ذلك
 غايته وفي الفتاوى الغرض في العين وهو يخرج العين العجيبة وسكون الموضع في موضع
 بمنزلة الموضع الذي لا يرفأ في يمين ولا يسكن وهذا اذا انجز لانه من جملة الفروع قاله
 القيد في م الخارج منه ليس يدوم وقال فيه ولو خرج من ثوبه ثوبه اسفوا ان يقض لانه
 ثم وقد يخرج فاصفة وصار قريبا واما صاحب الموضع الذي لا يرفأ بالعمرة من قبال الموضع
 والذمير قال بعض العرفين بما يمكن اصل المخرج الذي لا يسكن منه على الفرض ومن
 به سئل الجواب عن عدم الاحتياط في الاحتياط وقد تقدم تعريفه في كتابه في الرد على
 اوان ان ادى الى الركن او استطلق البدن يتوضون لوقت كل صلوة فيصرون بذلك الوضوء
 في الوقت ما ساقا من الغرائض والتراب عند اداء الصلوة كما يجب على المصلي لكل صلوة
 وكل فعل لا يجوز لهم صلوة او تترك الوضوء العزيم وقال الشافعي يتوضون لكل صلوة
 ويصرون به السنن تتجلى في طاعة فائدة يجب تحصيله عليه الصلوة والساقا لها
 وتسمى لكل صلوة ولما في مخرج تحت الطحاري روي عن عمار بن محمد بن جعفر بن
 عمار بن عيسى عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الماطرة بنت ابي عيشة روتني
 لوقت كل صلوة كوجه محمد في اصله فضلا قال ابو القاسم في المغني روي في مخطوط
 حديث فاطمة بنت ابي عيشة روتني لوقت كل صلوة ولا تشك ان هذا منسوخ لكل صلوة
 فخصت لانه لفظ الصلوة شاملا استعماله شعرا وعرفا في وقتها لقوله عليه السلام
 والسلام ان الصلوة اولها آخر المديني لوقتها وقوله عليه السلام والصلوة
 روي في حديث الصلوة فيصلح قولهم اتيتك لصلوة الظهر او وقتها وروى في
 كثره فخرج بهما المحتمل على غير المحتمل بزيادة فاذا خرج الوقت بدل وضوءه وفي بعض
 النسخ وكان عليهم استنباط الوضوء لصلوة اخرى وهو لفظ المدوى وفيه دفع ثم
 ان سئلوا عن الوضوء بالظن بالصلوة ولا يبطل بالظن بالصلوة اخرى وقال الشافعي انه
 ان سئلوا عن الوضوء بالظن بالصلوة فخرجها وروي في فتح الباري قول ابن زبير بن جابر
 فسلها فخرجت اخرى ان يتيمه باقا فخرجها انها لم يرد من المبلان المبلان
 مطلقا قالوا وكان عليهم استنباط الوضوء لصلوة اخرى وان وضعت الاحتياط
 ظن المصلي في محله ان يتيمه برب وقت الظن عند روي خلافه لابي يوسف
 فخرجها على ان وضوءه بغيره في الموضع فقطع عند روي عدمه والى ان يقطع عند
 رويهم عند رويهم وظنهم في الموضع لصلوة اخرى في الموضع فخرجهم
 اي من وضوءه يدخل وقت الظهر لوجود دخول الوقت وعند رويهم لا يتنقص

قوله